

" الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع * "

د. رياض العبدالله¹د. طلال الججاوي²**Introduction****المقدمة**

الرأسمالية كونت الأرباح والأرباح كونت الرأسمالية والمحاسبة أسهمت بشكل فاعل في تكوين الإثنين ، إذ يتجسد دورها من خلال توجيه وقياس وترشيد النشاطات الإقتصادية وما يتبع ذلك من توزيع للثروة بين أفراد المجتمع وإعادة توزيعها ، ويتناول هذا البحث الجانب المهم من العلاقة بين الإقتصاد والمحاسبة.

Problem of the Study**مشكلة البحث**

تتعلق مشكلة البحث أساساً بالثروة الإقتصادية للمجتمع وآلية قياس وتوزيع هذه الثروة بين أفراد المجتمع ودور المعايير المحاسبية فيها كونها تشكل مسطرة للسلوك الإقتصادي لوحدات الأعمال.

Importance of the Study**أهمية البحث**

تتجسد أهمية البحث من خلال كونه الأول (كما نعتقد) في العراق والوطن العربي الذي يلفت الإنتباه الى مسألة جوهرية وهي دور المعايير المحاسبية في قياس وتوزيع الثروة وإعادة توزيعها بين أفراد المجتمع وما يرافق ذلك على مستوى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

Objective of the Study**هدف البحث**

يهدف البحث الى الآتي:

- 1- لفت الإنتباه إلى الدور المهم للمعايير المحاسبية في قياس الثروة وتوزيعها.
- 2- بيان الكيفية التي تؤدي بها المعايير المحاسبية هذا الدور.
- 3- إنعكاس النتائج على الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
- 4- الأبعاد الإقتصادية للمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

¹ أستاذ المحاسبة / قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة اليرموك / الأردن

² أستاذ المحاسبة المشارك / قسم المحاسبة / كلية العلوم الادارية والمالية / جامعة الاسراء / الأردن .

Hypothesis of the Study

فرضية البحث

يحاول البحث إختيار فرضية مهمة وهي أن للمعايير المحاسبية دور مهم في قياس وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع وما ينجم عن ذلك.

Scope of the Study

حدود البحث

تشكل الحدود الدولية الحدود الواسعة للبحث بينما تشكل البيئة الوطنية حدوده الضيقة.

Methodology

منهجية البحث

تم توظيف المدخل الإستقرائي لدراسة الأبعاد الإقتصادية على المستوى الدولي والوطني ثم وطف المدخل الإستنتاجي لإبراز نتائج الأبعاد الإقتصادية وانعكاساتها على المستوى الوطني والدولي ، كما أستخدمت إستبانة لـ 76 فرد مع إجراء التحليل الإحصائي للنتائج بواسطة برنامج SPSS فضلاً عن إستخدام المتوسطات والأهمية النسبية.

Sample of the Study

عينة البحث

تتكون عينة البحث من 76 فرد من أسانذة الجامعات والمحاسبون القانونيون تضمنت 15 سؤال جسدت الأبعاد الإقتصادية ودور المعايير في قياس وتوزيع الثروة.

Economic Dimensions

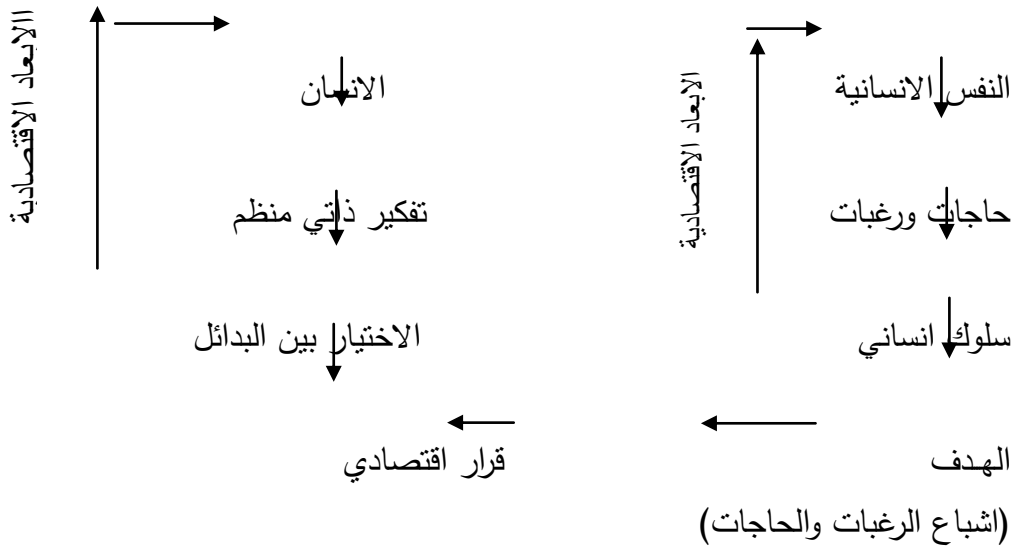
الأبعاد الإقتصادية

الإقتصاد مرتبط بالحياة بل هو عصب الحياة المهم ، ومعروف ان الإقتصاد يهتم بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك على المستوى الوطني والأقليمي والدولي ، وفي عصر التسعينات وما بعدها ركزت الدول الصناعية المتقدمة إهتماماتها الكلية على عولمة الإقتصاد فأصبحت الأبعاد الإقتصادية عالمية التوجه ، ومن هذا المنطلق لابد ان يحصل تنافس إقتصادي عالمي بسبب الندرة وما يرتبط بها من جهة وضخامة الإنتاج وإستيعاب الأسواق والميل نحو الرفاهية عالية المستوى وعقيدة البقاء التي تحكم كل ذلك.

Economic Theory of the Individual

نظرية الفرد الاقتصادية

يمكن تجسيد نظرية الفرد الاقتصادية بالاتي:



اذ ان تكوين الانسان السايكولوجي يتطلب حاجات حياتية ورغبات نفسية ولكي يلبي هذه الحاجات والرغبات يتجسد ذلك بسلوك او نشاط انساني معين يهدف من ورائه الى اشباع هذه الحاجات والرغبات ، ذلك ان السؤال الاثير في الحياة ، هو لماذا يعمل الانسان؟ ومن جهة اخرى فان الانسان يتصرف بعقلانية ورشد ، والتصرف العقلاني الرشيد هو تفكير منظم ، وهذا التفكير المنظم يقود الى الاختيار بين البدائل المتاحة وعند اختيار احدها يكون قد حصل قرار اقتصادي ، وبما ان البشر يتصرفون في ضوء مصالحهم الذاتية ويعملون من اجل تعظيم منفعتهم Maximization of Utility فان كل تصرف او سلوك يقوم به الانسان له ابعاد اقتصادية ، وبهذا الصدد يقول (Bedford ,1965:24) ان الحصول على الدخل هو القوة المحركة الاساسية للنشاط الانساني.

ونظرية الفرد الاقتصادية ترتبط بنظرية الشركة ، بل ان جذور نظرية الشركة هي نظرية الفرد الاقتصادية وتتمثل باهداف الافراد المستثمرين وممن لهم مصلحة في الشركة ، وكلتا النظريتين يقول (Kieso & Wygandt,1995:8) يجب ان تسبق تطوير نظرية محاسبية جيدة او (معايير

محاسبية) ، وان النظرية المحاسبية تطورت لمواجهة الحاجات والتأثيرات المتغيرة ، وسيتم مناقشة المعايير المحاسبية في الجزء الآتي.

المعايير المحاسبية* Accounting Standards اتصالا بما

سبق ، وبما ان الانسان يسعى دائما الى استمرار تعظيم منفعته فانه بحاجة دائمة ومتجددة للبحث عن اسباب هذا الاستمرار وعوامله في تعظيم المنفعة ، ومن هذا فانه يلجأ الى المعايير المحاسبية كمدخل في هذا الاتجاه ، والان لنرى ما هي المعايير ؟ ولماذا تستخدم؟ ومن يقوم بوضعها ؟ ولمصلحة من ؟ وهذا ما سنتم الاجابه عنه.

يقول (Edey, 1977:294) ان المعيار هو افضل طريقة لعمل شيء ما (The best way to do something) واذا كان جيدا فانه يسرع من عملية الاتصال وهذا يجنب شرح الطرق وتفسيرها في كل مرة ، والمعيار يقوم بذلك الى المدى الذي نقبله ونستخدمه ، الا ان السؤال المهم هو هل يجب ان تحصل معايير محاسبية معينة على القبول من خلال خيارات الافراد او الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

بينما يقول (Littleton) [∇] بأن المعيار هو مقياس متفق عليه يهدف الى المعالجة المناسبة لحالة معينة ، ويعد مؤشرا عمليا للمحاسب ويقلل من المرونة غير الضرورية ويقلل كذلك من خيارات الادارة في التطبيق.

ان ميل البشر للمعايير ينبع مما يقوله (Scott,1965:311) : ان المبادئ العامة التي تمت صياغتها منذ القدم في تطور المجتمع الانساني والتي لا يمكن تحديد اصلها، هذه المفاهيم او المبادئ العامة خدمت كمعايير للحكم على السلوك الانساني ، ومن ذلك العدالة ، الانصاف ، الحقيقة ، الكرم ، الصداقة والجمال).

ومن المعروف ان الانسان منذ ولادته تقريبا وحتى مماته يقوم بمقارنات دائمة إذ يقارن نفسه مع الاخرين و يقوم بمقارنات دائمة بين الاشياء المختلفة وهو بحاجة الى تلك المقارنات ليعرف كم هو مصيب ام مخطيء او كم هو متقدم ام متأخر او للتعرف على افضليات الاشياء وهكذا ، وبهذا الصدد فهو بحاجة ماسة الى معايير تحكم سلوكه وتصرفاته ويبنى عليها مقارناته وهذه المعايير بطبيعتها عامة وحصل عليها اتفاق عام** .

والمعيار المحاسبي هو قواعد قرار عامة تشتق من كلا الاهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الاساليب المحاسبية (Belkaoui,1981:102)، وفيما يخص وضع المعايير

* في الوقت الحاضر اخذ الاتجاه في استخدام كلمة معايير اكثر من كلمة مبادئ.

[∇] كما ورد في (Lee,1975:25)

** الاتفاق العام هو وجود قبول عام من اطراف تهما المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية الختامية (العبد الله ، 1998 :141).

المحاسبية يتساءل كل من (Kieso & Wygant,1995:9) : أي القواعد والمقاييس يجب ان تطبق بواسطتها ؟ وما يجب ان تكون عليه ؟ وبما ان الجواب غير واضح بشكل مباشر بسبب ان مستخدمي القوائم المالية لهم حاجات متطابقة ومتعارضة الى المعلومات ، ولمواجهة هذه الحاجات ومواجهة مسؤولية الادارة عن الابلاغ المالي يقوم المحاسبون باعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام . ويتوقع من هذه القوائم ان تعرض بأنصاف ووضوح واكتمال الحقائق الاقتصادية لعمليات المنشأة ، وفي اعدادهم لهذه القوائم يواجه المحاسبون تحديات مع المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم وعدم الدقة والغموض ، ولتخفيض هذه المخاطر حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع ، وبدون تلك (المعايير) سيقوم كل محاسب او منشأة بتطوير معايير الخاصة ، ويتوجب على قراء القوائم المالية التآلف مع التطبيقات المحاسبية والابلاغ المالي لكل شركة ، وفي هذا نصل الى استحالة المقارنة ، ويمكن تمثيل البيئة المحاسبية والضغوط والمؤثرات التي تواجهها بالمخطط رقم (1) .

الاطراف المهمة بوضع المعايير المحاسبية

Parties Involved in accounting Standards Setting

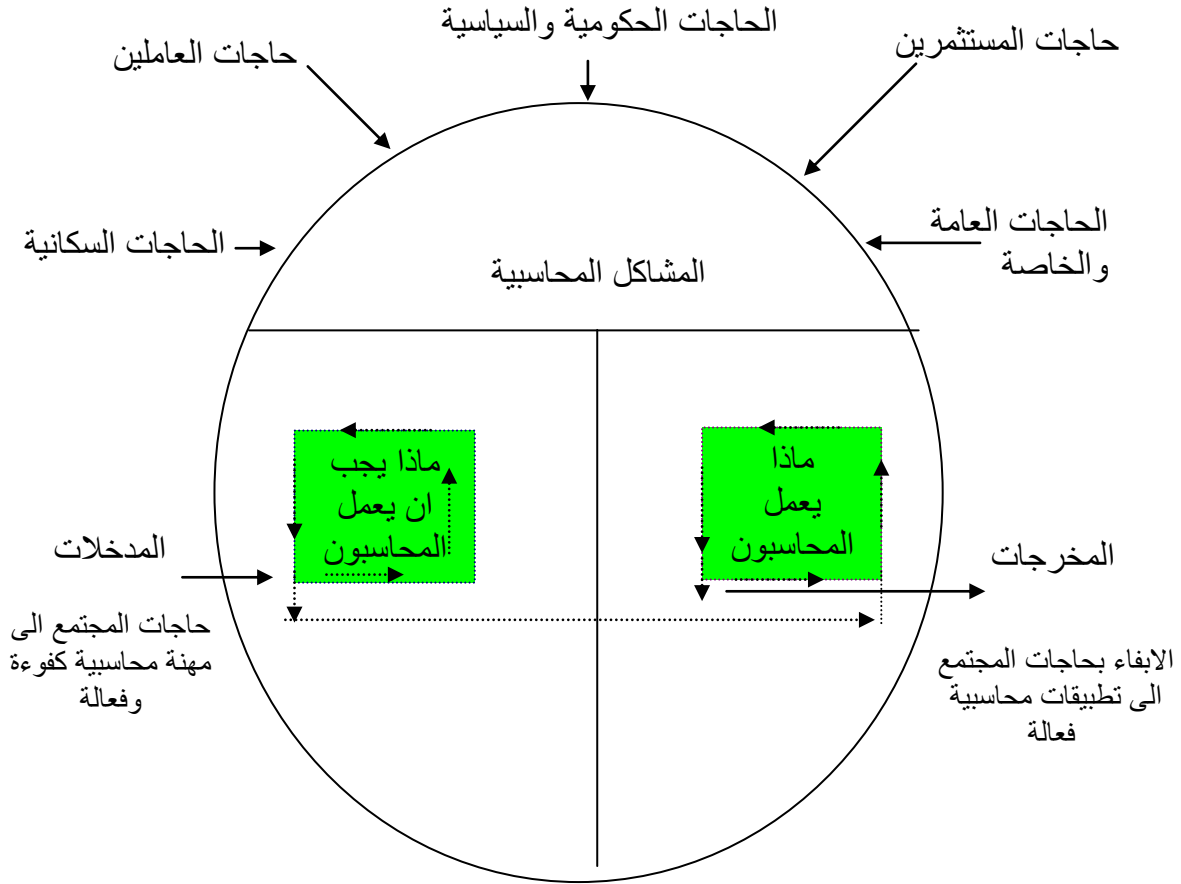
بدءا لا بد من الاشارة الى ان التركيز سينصب للتعرض الى النمط الاميركي في مجال وضع المعايير والاهتمام بها كنموذج لعملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى المحلي من جهة ولانه الاكثر تأثيرا في عملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي من جهة اخرى.

ان المعايير المحاسبية ما هي الا محصلة لضغوط قوى عديدة لها مصلحة فيها ، والتوصل الى معيار معين هو نتيجة عملية تسوية Compromise للمواقف المتعارضة والمخطط (2) يمثل مدى اتفاق وتعارض المصالح في المعلومات المحاسبية التي هي نتيجة للمعايير المحاسبية ، اذ تمثل كل دائرة طرفاً او اطرافاً معينة، فالدائرة الاولى تمثل المهنة المحاسبية ، والدائرة الثانية الشركات بينما الثالثة تمثل مستخدمي القوائم المالية وقراءها ومساحة التلاقي بين الاطراف الثلاثة هي رقم (I) اللاتيني وهناك مساحات تلاقي بين الدوائر (الاطراف) بشكل ثنائي المؤشرة بالارقام (IV,III,II) بينما مساحات التعارض هي الارقام (VII,VI,V) ان هذه المساحات من التلاقي والتعارض تدفعنا للتساؤل عن الابعاد الاقتصادية والسياسية لكل طرف في ذلك وهذا ما سيأتي عرضه ومناقشته لاحقا ، وتهيمن شركات المحاسبة والتدقيق الكبرى (The Big Five) ** على عملية وضع المعايير المحاسبية

** في البداية كانت (The Big Eight) اي الشركات الثمانية الكبار ثم اصبحت The Big Nine الشركات

التسعة الكبار والان هي كما في اعلاه وهناك اتجاه بعد الدمج ان تصبح The Big Three

1- Arthur Anderson., 2- Earnst & Young.,3- Coopers & lybrand.
4- Deloitte & Touche., 5- Price Waterhouse.

مخطط (1) البيئة المحاسبية *

والاطراف التي تهتم بوضع المعايير المحاسبية هي :

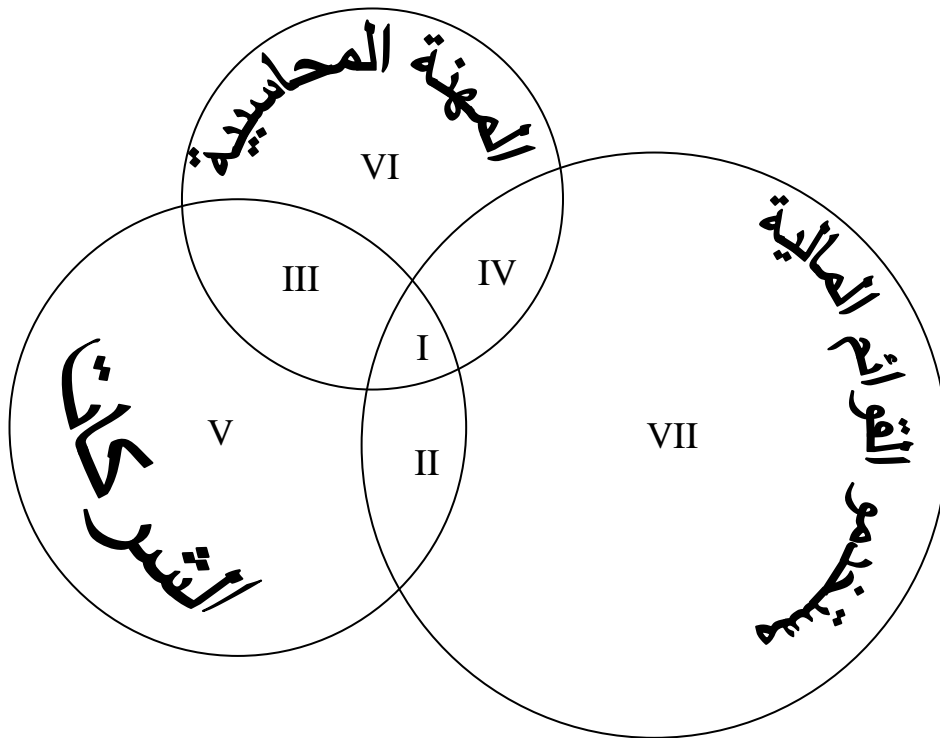
- 1- هيئة الأوراق المالية والتبادل Security and Exchange Commission
- 2- المعهد الاميركي للمحاسبين العموميين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) المجازين

* اعد بتصريف اعتمادا على (Lowe & Tinker,1977:268)

- | | | |
|--------------------------------------|--------------------------------|----|
| Financial Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة المالية | -3 |
| The Big Five | شركات المحاسبة والتدقيق الكبرى | -4 |
| Other Influential Parties | اطراف مؤثرة اخرى | -5 |

مخطط (2)

اتفاق وتعارض المصالح في المعلومات المحاسبية.



المصدر (Cyert & Ijiri, 1974: 29-42).

Accounting Standards between المعايير المحاسبية بين المعيارية والوضعية

Normative & Positive

منذ ما يقارب نهاية السبعينيات اخذت البحوث المحاسبية تميل نحو النظريات الوضعية Positive Theories ودورها في صياغة المعايير المحاسبية وتسويقها ، وانجزت العديد من البحوث الوضعية كان من ابرزها والاكثر اشارة اليها في الادبيات المحاسبية هي بحوث كل من Watts & Zimmerman ، ويبدو ان هذا المنحى من البحوث المحاسبية له ما يبرره في ضوء كثرة الطلب على النظريات المحاسبية (المعايير) لاغراض التبرير وكثرة العرض لها.

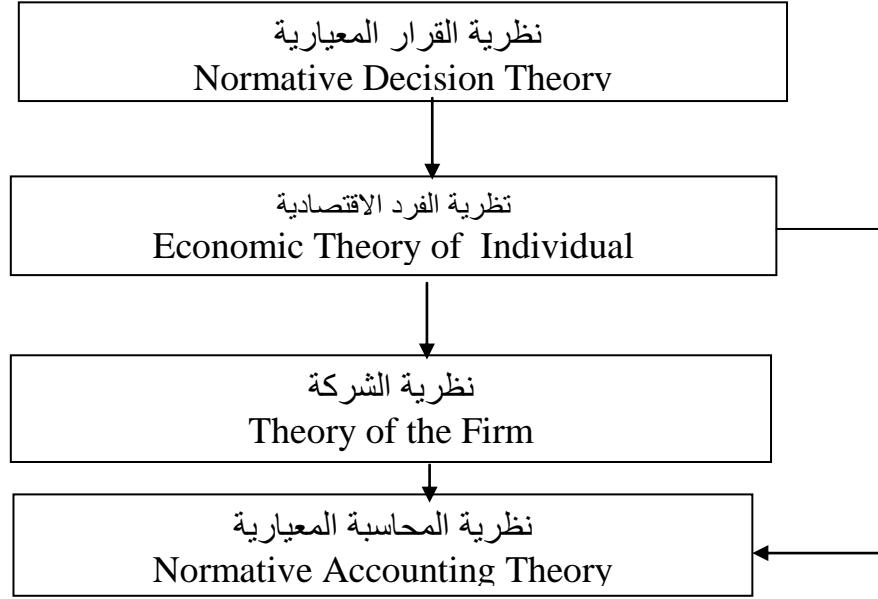
فيقول كل من Watts & Zimmerman (1978:112) بان المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة نجمت عن تفاعل معقد بين عدة اطراف وانفقت الاموال من اجل ذلك ، ومن خلال النظرية الوضعية نتمكن من معرفة مصادر الضغط التي تقود لوضع المعايير والاثار التي تتركها في الاطراف المختلفة واعادة توزيع الموارد ولماذا تنفق هذه الاطراف الكثير من الموارد في محاولتها للتأثير في عملية وضع المعايير . وان النظرية الوضعية ستكون قادرة على تفسير المعايير المحاسبية المعمول بها والتنبؤ بكيفية تعديلها والاجراءات التي تقوم بها مختلف الاطراف للتأثير في عملية وضع المعايير (Zimmerman,1980:107).

وفي مقالتهما يستنتجان بان للنظريات المحاسبية دوراً مهماً في تحديد محتوى القوائم المالية وانها - النظريات - تخدم كوسيلة للتبرير فضلا عن دورها المعلوماتي والتعليمي ، وان الوظيفة المهمة للنظريات المحاسبية هي لتقديم اعدار لتقي بالطلب الناشئ نتيجة العمليات السياسية (Watts&Zimmerman,1978:273-304) .

وفي الجانب المقابل يدافع اصحاب النظريات المعيارية عنها بقولهم ان مفاهيم مثل الاخلاق ، القيم ، العدالة ، الانصاف ، الحقيقة والرفاهية وغيرها ما هي الا مفاهيم واحكام معيارية يستخدمها المحاسبون - كافراد في المجتمع ، عند ممارستهم للمهنة في القياس والتقويم وتوصيل المعلومات الاقتصادية ، وهذه المفاهيم تركز على ما يجب ان يقوم به المحاسب كما ورد في المخطط (1) ومن بين اولئك (Jensen & Scott, 1965), (Tinker et al., 82), (Chambers, 1962), (Meckling, 1976), (Kam,1990), (Hendrikson,1992), (Yu,1979), (Belkaoui,1981), (Arnett,1961), (AAA,1973) ، وفي هذا الصدد عرض Hakansson الانموذج الاتي للنظرية المعيارية في المحاسبة والتي يرجع فيها نظرية المحاسبة الى الفكر المعياري للانسان.

انموذج Hakansson*

* Hakansson,1982:43.



وعلى الرغم من ايمان الباحثين بشكل كامل بان الفكر يسبق أي عمل يقوم به الانسان الا ان عدم وجود نظرية محاسبية قائمة للعمل المحاسبي هي ما تجعل العمل المحاسبي يسحب الفكر الى مجارة التطبيق والممارسة ثم يبدأ البحث عن تبريرات نظرية واعدار يستند اليها المحاسبون والادارة والاطراف الاخرى ذات العلاقة . ولسنا بصدد الدخول في الاسباب والعوامل التي وراء عدم وجود نظرية محاسبية عامة فهي خارج مجال الدراسة .

وازاء هذا الوضع اندفع الادب المحاسبي نحو المحاسبة الوضعية Positive Accounting والبحث عن تبريرات للجانب العملي وتفسيرات لما يقوم به المحاسبون وتفضيلات المدراء الى معايير محاسبية معينة والضغوط التي تتعرض لها عملية وضع المعايير المحاسبية واثار ذلك في كل طرف ، وهذا ما سيتعرض له الجزء التالي:

الابعاد الاقتصادية لعملية وضع المعايير المحاسبية

من الواضح بان المعايير المحاسبية تحدد شكل القوائم المالية ومضمونها وتؤثر في المعلومات المالية التي تحتويها ، وبما ان المعلومات المالية تطلب من اطراف عديدة ومختلفة وكل منها له مصلحة فيها وتتأثر اقتصاديا بنوعية هذه المعلومات وتوقيتها وبالمقابل فان هناك قوى مختلفة تؤثر في عملية تجهيز هذه المعلومات وعرضها ، وان الشركة (الشركات) هي مصدر لهذه

المعلومات وينفس الوقت فان ادارتها والعاملين فيها لهم مصلحة اقتصادية ويتأثرون سلبا او ايجابا حسب نوعية هذه المعلومات.

فالمدرء مثلا في طلبهم للمعلومات المالية يريدون معرفة مقدار حصتهم من الارياح ونصيبهم في المكافأة في ضوء مقدار الدخل الصافي الذي يظهر في كشف الدخل ويختلف هذا المقدار طبقا للمعايير والاجراءات والطرق المحاسبية المختلفة المستخدمة ، فاجراء ببيع الموجودات يزيد من رقم صافي الدخل النهائي ، ولنظرية الوكالة Agency Theory دور مهم في تحديد كلف الوكالة الناشئة من التعاقدات وعلاقات الوكالة بين الاطراف ذات المصلحة بالشركة ونلاحظ الافتراضات الاتية التي قدمها Williams (1984:455-468) بشأن دور الادارة في اختيار الاجراءات المحاسبية .

- 1- المصلحة الذاتية للمدرء تؤثر في تفضيلاتهم للاجراءات المحاسبية.
- 2- ان تفضيلات المدرء من الاجراءات المحاسبية تؤثر في مجموعة الاجراءات المحاسبية القائمة.
- 3- ان المصلحة الاقتصادية الذاتية للمدرء تحدد تفضيلاتهم من الاجراءات المحاسبية.
- 4- المتغيرات الاقتصادية تحدد تفضيلات المدرء للاجراءات المحاسبية وهذه التفضيلات تؤثر في مجموعة الاجراءات المحاسبية القائمة.

وينفس الاتجاه استنتجت (Kelly,1983:111-150) في مقالها القيمة بأن تأثير التدفق النقدي للاجراءات المحاسبية البديلة واثر ذلك في ثروة الادارة ينظر له كمحفز للادارة للاختيار من بين الطرق المحاسبية البديلة والافصاح ورد الفعل (او الاستجابة) للمعايير المحاسبية ، ودور جماعات التحشيد والضغط (lobby) تجاه المعايير المقترحة ، وكذلك التعارض بين المساهمين والمدرء المساهمين .

من هذا نرى ان الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية وعملية اعدادها وتطبيقها تتمثل في الاثر الذي تخلفه في قبولها او رفضها ، لذا تقوم الاطراف المتأثرة بها باستنساب المعايير التي تحقق لها اكبر عائد اقتصادي او ادنى حد ممكن من الضرر الاقتصادي.

فضلا عما تقدم فان الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية تبرز من خلال اهتمام الاطراف الاخرى غير المهنية (Nonprofessional) مثل الكونكرس والادارة الاميركية والشركات الكبرى فيما يخص معالجة الضرائب المؤجلة وشركات النفط فيما يخص تكاليف الاستكشاف والحفر وكذلك معالجة عمليات الدمج لباقي الشركات ومعالجة المخصصات للديون القابلة للتحويل والديون المصدرة بضمانات اسهم بالنسبة للمصارف.

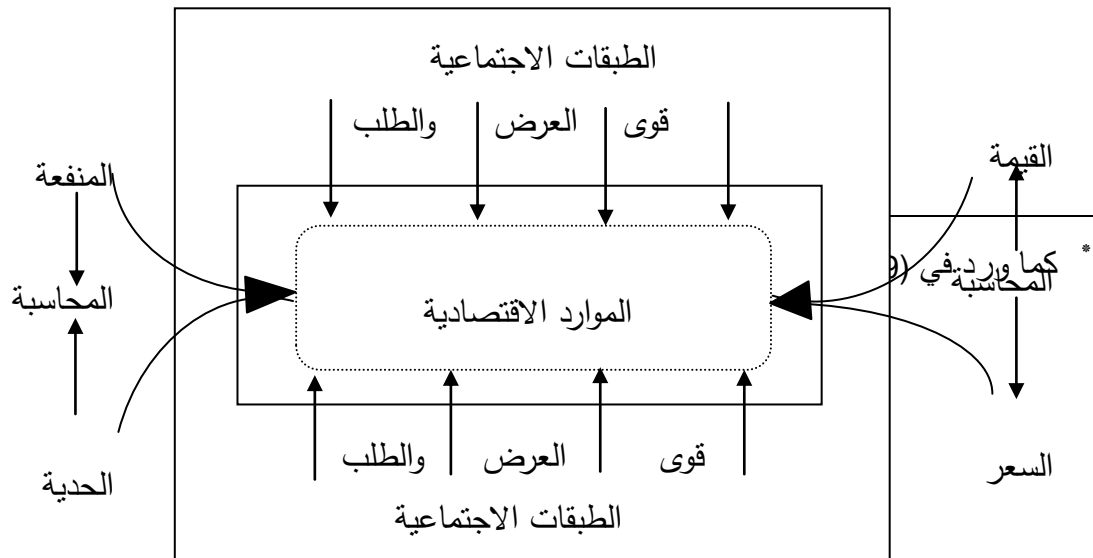
ان اتساع البحث بوضع المعايير جاء من زيادة الاهتمام بان تشريع المعايير يتضمن اعادة توزيع محتمل للثروة ، اذ يتضمن قيود او كلف على البعض بينما يتضمن تحويل منافع للبعض الاخر

، وان المعايير المحاسبية يمكن ان تؤثر في السلوك الاقتصادي ومن ثم في توزيع الثروة في ثلاثة اتجاهات : (Rappaport)*

- 1- التأثير في سلوك مستعملي القوائم المالية مثل المساهمين وياقي المستثمرين.
 - 2- التأثير في سلوك اطراف مثل المنافسين والعمال ، المجهزين ، المستهلكين ، الوكالات الحكومية ... الخ .
 - 3- التأثير في سلوك الشركات التي يحتمل ان تكون ند من خلال التغذية العكسية للابلاغ المالي طبقا لمتطلبات معايير القياس والافصاح.
- وبعد استعراض الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية على المستوى الوطني نناقش ابعادها على المستوى الدولي في الجزء التالي .

المخطط (3)

الاقتصاد : ساحة الصراع الطبقي والاجتماعي والمحاسبة أحد أدواته



المصدر: إعداد الباحثان

الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية على المستوى الدولي

تأسيساً على ما تم بناؤه في نظرية الفرد الاقتصادية في بداية هذا البحث ومن خلال ما عرض في مخطط البيئة المحاسبية ومخطط اتفاق وتعارض المصالح في المعلومات المحاسبية وتجاذب المعايير المحاسبية بين المعيارية والوضعية وما قدمناه في انموذج Hakansson والتوضيح الذي عرضناه في الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية على المستوى المحلي ، نصل الى الجزء الحاسم في البحث وهو الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

فمن المعروف ان المعايير المحاسبية الدولية تتم من خلال التوافق Harmonization وليس لها قوة الالتزام مع انها آخذة بهذا الاتجاه بشكل غير مباشر من خلال المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (International Organization of Securities Commissions (IOSCO) اذ طلبت من IASC مجموعة معايير محاسبية جوهرية لتقبلها كمعايير دولية للشركات التي تتبادل اسهمها في البورصات العالمية وحدد لذلك آذار 1998 كموعداً نهائي (Hawkins,1997:2-3) . فالنظام الاقتصادي محدد للنظام المحاسبي المتبع والاخير محدد لنظام المعلومات المحاسبية وهي مصدر لتكوين هيكل الاسعار للاوراق المالية وتؤدي دوراً في تخصيص الموارد بين مشروعات الاستثمار التي تساعد المستثمرين في اختيار افضل محفظة استثمار وان السوق المالية تعتمد على المعلومات المحاسبية وتتأثر بها بشكل كبير وهذه المعلومات تبنى على قواعد ومعايير محاسبية وهناك ادلة على تأثير الاعلان عن العائدات المحاسبية في سلوك المستثمرين (عبد البر، 1997:21-53).

وبما ان النظام الاقتصادي من اوائل التسعينيات بدأ يتجه الى الكونية (Globalism) والدعوات الى نظام عالمي جديد ثم الى محاسبة كونية Global Accounting مستمرة فيمكن رسم الصورة الاقتصادية للعالم بالاتي:

الصورة الاقتصادية للعالم مطلع القرن الحادي والعشرين

يضم العالم ما يزيد على 200 دولة تتباين في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وجود اوجه تقارب في جوانب منها ، وضمن التقسيمات التاريخية لهذه الدول فقد انقسمت الى دول غنية ودول فقيرة او كما اصطلح عليها دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة وحوار الشمال والجنوب بينهما (حوار الطرشان) كما يطلق عليه ظل وسيظل مستمرا حوارا للطرشان والدول الغنية تريد الاستمرار في المحافظة على غناها ورفاهيتها وتسعى الدول الفقيرة بكل مجهوداتها لمغادرة حالة الفقر التي تعيشها ، ولكي تستمر الاولى في الحفاظ على تفوقها على الثانية بالابقاء على نصيبها لابل زيادته في الثروة الاقتصادية العالمية فانها تبتدع العديد من الوسائل والاليات والاجراءات. فضلا عن ذلك فان اقتصادات الشمال تمتلك معظم اوراق الهيمنة وهي رأس المال والتكنولوجيا و التصنيع و الشركات متعددة الجنسيات و تطور البحث العلمي و وفرة الموارد الغذائية و وسائل الاتصالات و المعلوماتية و هندسة التصاميم و المؤسسات المالية والنقدية والتجارية ... الخ (الجميلي ، 1995 : 33).

ومن هذه الوسائل والاليات والاجراءات التي يعمل بها اقتصاد القرن الحادي والعشرين هي :

(الجميلي ، 1995 : 33-52).

- 1- المركزية الاقتصادية .
- 2- الهيمنة عبر البنك الدولي.
- 3- الهيمنة عبر صندوق النقد الدولي.
- 4- الهيمنة عبر الشركات متعددة الجنسية.
- 5- الهيمنة عبر منظمة التجارة العالمية.
- 6- التخصيصية واللبلة المؤدجة.
- 7- العولمة المؤدجة.
- 8- الاقلمة.
- 9- تضيق قاعدة ادارة وتسيير الاقتصاد الدولي.
- 10- الهيمنة عبر المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (I) OSCO.

ويمكن القول ان هذه كلها تعمل مع بعضها البعض لرسم ملامح القرن القادم والهيمنة على العالم في نهاية المطاف ، ولا مجال هنا للحديث بشكل مفصل عن هذه الوسائل والاليات والاجراءات الا اننا سننتظر من خلال قسم منها وعلاقتها بالابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية اذ يتمثل هذا التوافق بكونه احد الاليات الفرعية ضمن الوسائل والاليات الرئيسية التي تقدم ذكرها.

فمثلا لا يعمل أي نظام رئيسي دون وجود نظم فرعية مساعدة فان الاليات الرئيسية لاقتصاد القرن الحادي والعشرون لا تعمل دون وجود اليات فرعية تعمل لصالحه (والذي مطلوب منه ان يعمل لصالح الاغنياء على حساب الفقراء).

وللتدرج في توضيح الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية نقول:

اولا : ان المعايير المحاسبية الدولية وجه من اوجه التدويل والعولمة او هي جزء من عملية التدويل والعولمة ولا تكتملان دونها وتمثل جزءاً من لعبة دولية كبيرة.

ثانيا : يتجسد البعد أو الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية في الاهداف والانعكاسات الحاضرة والمستقبلية التي تبغي الدول الداعمة لها الى تحقيقها، ولولا وجود بعد اقتصادي للمعايير المحاسبية لما كان موضع اهتمام واندفاع تلك الاطراف.

ثالثا : عندما كانت الشركات الكونية غير ذات اهمية خصوصا في الستينيات لم تفكر الدول المتقدمة بأنشاء IASC ولاحقا لذلك وفي بداية السبعينيات ترافق انشاء IASC مع ازدياد اعداد الشركات الكونية واحجامها وانتشارها وتعاضم نفوذها ودورها في الاقتصاد العالمي وتوافق مصالحها مع مصالح حكومات دولها.

رابعا : اتصالا مع (ثالثا) فان الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين سيشهد تعاضما وتوسعا اكبر في الشركات الكونية لتشمل كل العالم وتصبح سمة مميزة له مما يتطلب المزيد من الوسائل والاليات لربط العالم مكانيا وزمانيا مما سيعظم دور المعايير المحاسبية الدولية وقد يصبح التوحيد المحاسبي الدولي.

خامسا : ان البعد الاقتصادي الاعظم للمعايير المحاسبية الدولية هو تعزيز الهيمنة الاقتصادية وتكريسها على العالم من قبل الدول المتقدمة وان الدعوات الى رفع القيود والغاء الحدود امام المحاسبة الدولية ومعاييرها ما هي الا لمصلحة الدول المتقدمة.

سادسا : ضمن الفقرة الاولى من الوسائل والاليات والاجراءات التي سيعمل بها اقتصاد القرن الحادي والعشرون هي المركزية الاقتصادية اذ تقوم المؤسسات الدولية والشركات الكونية بادارة الاقتصاد العالمي وهذه المركزية تتطلب قواعد ومعايير للسلوك تسير بموجبها الدول ومن بينها معايير المحاسبة الدولية.

سابعا : ونلاحظ ايضا التوافق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية والشركات الكونية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تأكيدها على اتباع قواعد ومعايير معينة للالتزام بها من قبل الدول وخصوصا منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية في اشتراط تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ثامنا : العولمة المؤدجة واللبلة المؤدجة : وهي توجيه العالم نحو العولمة والتحررية وفق ايدولوجيات الدول المتقدمة وثقيف شعوب العالم ودولها لهذا الاتجاه لكي تتوافق الهيمنة الاقتصادية و الهيمنة الثقافية والايديولوجية وفي هذا المسار كانت المعايير المحاسبية الدولية .

تاسعا : نتجه الدول المتقدمة من خلال المؤسسات المنبثقة عنها الى تضيق قاعدة ادارة الاقتصاد وتسيير دفته بما يخدم مصالحها وتجعلها تتحكم به فقد قلت IASC عدد البدائل في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال التعديل الذي قامت به عام 1993 وكذلك المعايير التي اعيدت صياغتها عام 1994.

عاشرا : تتمثل الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية بكونها وصفة جاهزة مفضلة وعلى الدول الاخرى ايا كانت تطبيقها بالترغيب او بالضغط لتضمن بذلك ربط هذه الدول وجعلها تابعة لها وتضيق توجهاتها ولا تتمكن من الانفصال عنها.

تحليل الإستبانة

يبدو ان افراد العينة يدركون ان للمعايير المحاسبية الدولية أبعاداً اقتصادية وهذا مؤشر مهم جدا وكان معظم الذين اجابوا على السؤال 1 في الجدول (2) يقولون بان لها - المعايير - ابعادا اقتصادية تتمثل في زيادة الثروة وتخفيضها بنسبة 50% بينما الذين قالوا بانها زيادة الثروة كانوا 42% ، ان هذا المؤشر يفيدنا في استجلاء المواقف الاخرى للناس تجاه المعايير المحاسبية الدولية ويوضح ذلك المخطط (4).

واشار نسبة 50% الى ان المعايير المحاسبية الدولية تؤثر في السلوك الاقتصادي للافراد والشركات ، أي انها توجه سلوكهم الاقتصادي وتصرفاتهم بطريقة معينة ويفسر لنا هذا اثر الدوافع والميول للناس خصوصا ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي من حياتهم ، وعندما نعلم هذه الحقيقة ونؤكدها يصبح واضحا كم هو مهم موضوع التعامل مع المعايير المحاسبية الدولية والتعرف على اثرها في الاقتصاد الوطني ودورها في عملية توزيع الثروة الاقتصادية للبلد واعادة توزيعها . ويأتي السؤال الاخر الاكثر أهمية (11) الا وهو كون المعايير المحاسبية الدولية الدولي جزء من عملية العولمة وقد ايد ذلك نسبة 61% بينما رفضه نسبة 6% والذين قالوا بانه جزء من هذه العملية الى حد ما كانوا بنسبة 33% .

جدول (1) التحليل العام للابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية

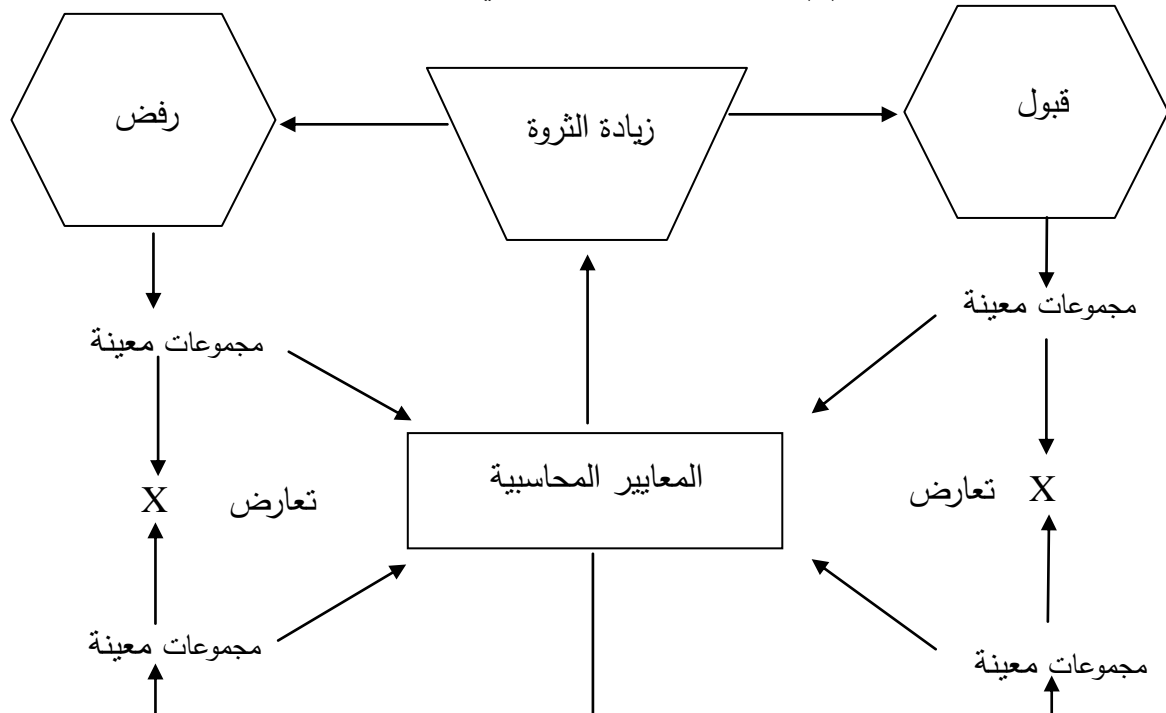
الاستئلة	الخانات	الوسط الحسابي	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الاستئلة	الخانات	الوسط الحسابي	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري
1	3	2.16	46.00	1.02	9	3	1.66	79.25	0.92
2	4	1.49	62.75	0.63	10	3	1.88	60.5	0.63
		1.46	63.5	0.64			1.45	63.75	0.59

0.62	64.25	1.43	3	11	0.76	63.25	1.47	4	3
0.59	55.67	1.33	3	12	0.6	57.00	1.29	3	4
0.77	58.00	1.68	3	13	0.96	50.00	2.00	2	5
0.64	50.00	1.5	3	14	0.49	54.67	1.36	3	6
			3	15	0.61	47.53	1.58	2	7
								2	8

كما جاء السؤال الاخر المتمم للسؤالين السابقين بكون المعايير المحاسبية الدولية احد آليات او وسائل ادارة الاقتصاد العالمي مركزيا اذ ان نسبة المؤيدين لذلك 74% وهي نسبة مهمة ويفسر لنا السعي الحثيث للدول المتقدمة لدعم نشر وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المستوى العالمي. وينفس الاتجاه تقريبا يذهب السؤال 14 اذ ان الذين ايدوا بان المعايير المحاسبية الدولية تؤدي الى تعزيز الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة كانوا بنسبة 49% بينما قال 35% بانها تؤدي الى ذلك الى حد ما كما يفسر ذلك مدى ادراك الناس لدور الدول المتقدمة من خلال المعايير المحاسبية الدولية في تكريس هيمنتها على الدول الاخرى خصوصا النامية.

والسؤال الذي جاء ليربط بين المعايير المحاسبية الدولية والشركات الكونية هو رقم 15 الذي ايد مضمونه 58% بان المعايير الدولية جاءت نتيجة ازدياد اعداد الشركات الكونية بداية السبعينيات ويفسر هذا الرابطة القوية بين ظهور الشركات الكونية وبين الاهتمام الواسع والجدي لدول مقرات الشركات الكونية بالمعايير المحاسبية الدولية والتي على اثرها تم انشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية. وعند الانتقال الى معرفة الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية في الواقع التطبيقي جاءت الاسئلة 2 ، 3 و 4 لوضع الشخص في الواقع العملي وليقرر هذه الابعاد ، فعند الاستفسار عن مدى تأثر مقدار الارباح عند تطبيق القاعدة المحاسبية العراقية (8) المعلومات.

المخطط (4) دور المعايير المحاسبية في زيادة الثروة او تخفيضها*



قبول

* المصدر : إعداد الباحثان

تحليل الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية

الاسئلة	العدد	%	
الابعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية تتمثل في (1)	زيادة الثروة	32	42
	تخفيض الثروة	3	04
	الاثنتين معا	41	54
	مج	76	100
تؤثر المعايير المحاسبية الدولية في السلوك الاقتصادي للأفراد	نعم	41	54
	الى حد ما	31	41
	كلا	4	05

100	76	مج	والشركات (10)
61	46	نعم	المعايير المحاسبية الدولية جزء من عملية العولمة (11)
33	25	الى حد ما	
06	5	كلا	
100	76	مج	
74	56	نعم	المعايير المحاسبية الدولية احد آليات ادارة الاقتصاد العالمي (13)
20	15	الى حد ما	
06	5	كلا	
100	76	مج	
49	37	نعم	تؤدي المعايير المحاسبية الدولية الى تعزيز الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة (14)
35	27	الى حد ما	
16	12	كلا	
100	76	مج	
58	44	نعم	جاءت المعايير الدولية نتيجة ازدياد اعداد الشركات الكونية (15)
34	26	الى حد ما	
08	6	كلا	
100	76	مج	

التي تعكس آثار التغير بالاسعار وكذلك اثر المعيار المحاسبي الدولي (9) والقاعدة المحاسبية العراقية (2) التي تخص تكاليف البحث والتطوير واثرها في مقدار الارباح الموزعة والقبول او عدمه في تطبيق ذلك وكذلك اختيار الادارة للطرق المحاسبية التي تحقق لها اعلى الارباح فقد كانت خلاصة الاجابات الآتي:

خلاصة الاجابات لاسئلة 2 ، 3 ، 9

1. الموافقة على التطبيق
 - القاعدة المحاسبية العراقية 8
 - أ- اذا كان مستثمر بالشركة : نعم 60% ، كلا 40%
 - ب- اذا لم يكن مستثمر بالشركة : نعم 88% ، كلا 12%
 - الاسعار (2)
2. الموافقة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9) او القاعدة
 - أ- اذا كان مستثمر بالشركة : نعم 64% ، كلا 36%

المحاسبية العراقية (2) تكاليف ب- اذا لم يكن مستثمر بالشركة : نعم 48% ، كلا 16%
البحث والتطوير (3)

3. اختيار ادارة الشركات للطرق المحاسبية التي تحقق اعلى الارباح (9)

أ- اذا كان يمثل الادارة:
نعم 59% ، الى حد ما 29% ، كلا 12%
ب- اذا كان لا يمثل الادارة:
نعم 28% ، الى حد ما 42% ، كلا 30%

توضح الاجابات السابقة مدى ادراك الناس للآثار الناشئة عن تطبيق المعايير المحاسبية سواء كانت العراقية او الدولية ، وكان متوقعا ان تكون موافقتهم على الحالة أ لرقم 1 و 2 اعلى من هذه النسبة ولكن يعتقد بان ذلك يعزى الى ان فهم السؤال ادى الى ذلك أي كانوا يعتقدون بان تطبيق المعيار يؤدي الى تخفيض الارباح ، وكانت الاجابة اكثر وضوحا على السؤال 9 اذ ايد 59% بان ادارة الشركات تختار - الطرق المحاسبية التي تحقق لها اعلى الارباح.

وعند اخذ محور الشركات الكونية وتحليله ضمن محور الابعاد الاقتصادية للتوافق المحاسبي الدولي على اعتبار وجود رابطة وثيقة الصلة بين الاثنين يلخص الاجابات الجدول (3) اذ تتضح منه البعد الاقتصادي للمعايير المحاسبية الدولية من خلال تأييد 76% من العينة لصالح فقرة ضمان المصالح الاقتصادية للشركات الكونية ودول مقراتها والتي هي بنفس الوقت المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية والمهيمنة عليها وذلك ضمن السؤال 5.

كما جاءت الاجابات متقاربة الى حد ما لاسباب قيام الشركات الكونية للجنة معايير المحاسبة الدولية في السؤال 6 وهي 33% ، 29% و 33% لاسباب الثلاثة الموضوعية لهذا السؤال ويفسر هذا العلاقة القوية بين كل من دول المقر للشركات الكونية والشركات الكونية نفسها ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

وجاء السؤال 12 تحصيل حاصل للسؤالين السابقين اذ ايد 62% وجود التوافق بين مصالح الشركات الكونية ومصالح دول مقراتها الا ان السؤال الاكثر اهمية ضمن هذا المحور هو 7 و الذي يفسر سبب المشروعية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية اذ جاء السبب الاول بنسبة 57% لربط الدول بألية المنظمة وفي المرتبة الثانية 42% لتحقيق ميزة اقتصادية للدول الاعضاء المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وهي دون شك المسيطرة والمهيمنة على منظمة التجارة العالمية ولتجعل هذه المنظمة تسيير ضمن اتجاهات هذه الدول وتعمل على وفق مصالحها.

جدول (3)

تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والشركات الكونية

الاسئلة	العدد	%
تؤدي ملكية الشركات الكونية للدول الاعضاء المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية الى: (5)	58	76
ضمان مصالحها الاقتصادية عدم التأثير بالمعايير الدولية من اطراف اخرى	18	24
مج	76	100
تمول الشركات الكونية لجنة لحاجتها الى المعايير	25	33

29	22	عدم اصدار معايير لغير صالحها	معايير المحاسبة الدولية وذلك (6)
38	29	فرض الهيمنة على اللجنة	
100	76	مج	
62	47	نعم	يوجد توافق مصالح بين الشركات الكونية ودول مقراتها (12)
34	26	الى حد ما	
04	3	كلا	
100	76	مج	
57	43	لربط الدول بألية المنظمة	يشترط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تطبيق المعايير الدولية وذلك (7)
43	33	تحقيق ميزة اقتصادية للدول المؤسسة لها	
100	76	مج	

الخلاصة والنتائج :

انطلاقاً من نظرية الفرد الاقتصادية وارتباطها بنظرية الشركة الاقتصادية فقد كانت المعايير المحاسبية مجسدة لهاتين النظريتين لمواجهة الحاجات والتأثيرات المتغيرة للفرد والشركة .
وبما أن المعايير المحاسبية أحكام عامة للقرارات وأن وضع هذه المعايير وتطبيقها يمثل الموضوع الأكثر حساسية وأهمية لما يتركه في المجتمع من آثار ذلك أن المعايير ما هي إلا محصلة ضغوط العديد من القوى الاجتماعية تنتج مجموعة من هذه المعايير تتجاوزها التوجهات الوضعية والمعيارية .

وفي ضوء ذلك نستنتج بأن لهذه المعايير انعكاسات وآثار في المعلومات المالية التي تقدمها المحاسبة للمجتمع وكل طرف يتأثر بها بشكل ايجابي أو سلبي وبالتالي فإن كل طرف يحاول استنساب المعايير التي تحقق له أعلى تعظيم للثروة أو أقل ضرر .

وينفس الاتجاه تأتي المعايير المحاسبية الدولية لتؤثر في المجتمع الاقتصادي العالمي ولتشكل بذلك أحد الآليات المهمة والمؤثرة في إدارة الاقتصاد العالمي (العولمة) يدل على ذلك المشروطية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية (WTO) على الدول التي تريد الانضمام إليها بأن تطبق المعايير المحاسبية الدولية ، وفي إطار موازي مشروطية المنظمة الدولية للبورصات (IOSCO) على الشركات التي تريد ادراج أسهمها في بورصات عالمية أن تطبق ذات المعايير .

وجاءت النتائج العملية للبحث مؤيدة ومطابقة إلى حد كبير للنتائج النظرية المتقدمة العرض إذ نستنتج من تحليل اجابات أفراد العينة بأنهم يؤيدون وجود أبعاد اقتصادية للمعايير تتمثل في زيادة الثروة أو تخفيضها وإنها -المعايير- توجه السلوك الاقتصادي كما أيدوا بأن المعايير المحاسبية الدولية جزء من عملية العولمة وأحد آلياتها وأن هذه المعايير مرتبطة بدرجة كبيرة جداً بالشركات الكونية لضمان مصالحها الاقتصادية ومصالح دول مقراتها .

المراجع والمصادر العربية

أولاً: الدوريات العربية

1. الجميلي ، حميد (1995) "الهيمنة الاميركية واقتصاد القرن الحادي والعشرين" ، مجلة شؤون سياسية ، العدد 5 ، السنة الثانية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية.
2. عبد البر ، عمرو (1997) "دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال ..نموذج مقترح لاصلاح المسار المحاسبي المصري" المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين العدد الاول السنة الاولى ، نوفمبر .
3. العبد الله ، رياض (1998) "ما يسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والبلدان النامية" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 4 ، نيسان .

Non Arabic Reference

A) Non Arabic Books

1. Bedford, Nortorn (1965) Income Determination Theory an Accounting Framework, Addison- wesley.
2. Belkaoui, Ahmed (1981) Accounting Theory, Harcourt Brace jovanocich, Inc. NY.
3. Chambers, Raymond J. (1962) Accounting Finance and Management, Butterworth.
4. Edy, It. C., (1977) "Accounting Standards in the British Isles" in [Studies in Accounting] ed. By W.T. Baxter and S. Daridson ICAEW, London.
5. Hendriksen, Eldon S., and Michael F., Vane Brade, (1992) Accounting theory, 5th Ed., Richard D. Irwin Inc.

6. Kam, Vernon (1990) Accounting Theory, John, Wiley & Sons.
7. Kieso, donanld E., and Jerry J., Wygandt, (1995) Intermediate Accounting, 8th Ed., John wiley & sons, NY.
8. Zeff, Stephen A., (1987) "The Rise of Economic Consequences" in Financial Accounting Theory, edited by Stephen A. Zeff and Thomas F. Keller, McGrqw-Hill Inc.
9. Zimmerman, Jerold L,m (1980) "Positive Research in Accounting" in Prespective Research, edited by R. Nair and T. H. Williams, University of Wisconson, Medison.

B) Non Arabic Periodicals, Reports & Documents.

1. AAA, (1973) "A statement of Basic Accounting Theory" 5th printing, Florida.
2. Arnett, Harold E., (1961) "What does" Objectivity "Mean to Accountants?", The Journal of Accountancy , May.
3. Cycrt, R. M., & Ijiri, Y., (1974) "Problems of Implementing the Trueblood objectives Report, in Studies on Finacial Accounting objectives," Supplement to V. 12, Journal of Accounting research.
4. Hakansson, Nils H. (1982) "Normative Accounting Theory and the Theory of Decision" The International Journal of Accounting: Education and Research, Illinois.
5. Hawkins, David (1997) "FASB and IASC Issue Simillar Earnign per Share Standards" Accounting Bulletin 51, Mervill lynch, Harvard University.
6. Jensen, M.C. & Meckling, J.W.H., (1976) "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure" Journal of Financial economics, October.

7. Kelly, Lawreen (1983) "The Development of a Positive Theory of Corporate management's Role in External Financial Reporting".
8. Lee, T. A., (1975) "Accounting Standards and Effective Financial Reporting- Overview principles "The Accountants Magazine, January.
9. Lowe, E.A. & Tinker, A. M., (1977) "Siting the Accounting Problematic: Towards and Intellectual Emancipation of Accounting" Journal of Business Finance and Accounting.
10. Scott, D.R., (1965) "The basis for Accounting Principles", The Accounting Review December.
11. Tinker, Anthony M. et al., (1982) "The Normative Origins of Positive Theories: Ideology and Accounting thought" Accounting Organization and society, V. 7, No. 2.
12. Tinker, Anthony M. , (1980) Accounting Organization & Society
13. Watts, R. L., and Zimmerman, J. L., (1978) "Towards a Positive theory of the Determination of Accounting Standards" The Accounting Review , January.
14. William, Paul F., (1989) "The Logic of Positive Accounting Research" Accounting, Organization and society, Vol. 14, No. 516.
15. Yu. S. C., (1974) "The Several Modes of Normative Accounting Thought: A Critical Examination" The International Journal of Accounting: Education and Research.

د. رياض العبدالله³

د. طلال الججاوي⁴

المخلص

) لكل مجتمع اقتصادي نشاط وسلوك سواء كان على المستوى العالمي (Global Economic) أو مستوى البلد (Macro Economic) أو على مستوى الشركة (Micro Wconomic) ولكل هذه المستويات يتطلب قياس السلوك الاقتصادي والمحاسبة عموماً أداة القياس والمعايير المحاسبية على وجه الخصوص مسكرة لقياس هذا السلوك وبالتالي فإن دقة القياس تنعكس بالنهاية على نتيجة القياس (الربح / الخسارة) وهذه النتيجة مؤشر على السلوك الاقتصادي الايجابي أو السلبي وبنفس الوقت تمثل النتيجة ثروة تكون محور صراع الأطراف

³ استاذ المحاسبة - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك - الأردن .

⁴ استاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية العلوم الادارية والمالية - جامعة الاسراء - الأردن .

الاجتماعية لذا فإن المعايير المحاسبية تتحكم في قياس هذه الثروة وتوزيعها على المجتمع وهذه هي الأبعاد الاقتصادية التي يناقشها البحث .

وقد سار من خلال فرضية أساسية نصت على وجود دور مهم للمعايير المحاسبية في قياس وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع ولأجل التصدي لمحور الصراع الاجتماعي والطبقي (الثروة) التي مثلت مشكلة البحث .

وقد نفذ البحث من خلال استبانة وزعت على (76) مفردة احصائية وخلص البحث إلى وجود هذه الأبعاد الاقتصادية والى تأثيرها في السلوك الاقتصادي ، وإن المعايير المحاسبية الدولية جزء من العولمة وهي المعايير أحد آليات أو وسائل ادارة الاقتصاد العالمي الذي تنفذه الشركات الكونية .

“ Economic Dimensions of Accounting Standards and its Role in Measurement and Distribution of Society Wealth “

Dr. Riyadh Al-Abdullah⁵

Dr. Talal El-Jajawy⁶

Abstract

There is an economic activities and behavior for global macro and micro economic , and should be measured . Accounting in general is tool of measurement , Accounting Standards (AS) is ascale of this behavior , then adequte of measurement reflect on the result (Profit / Loss) this is an

⁵ Professor of Accounting – Acc. Department – College of Economic and Administration Sciences – Yarmuk Un. – Jordan .

⁶ Associate Proff. Of Accounting – Acc. Dept. College of Administrative and Finance Sciences – Al-Isra Un. – Jordan .

parameter of economic behavior positive or negative and in the same time this is a wealth that is a score of conflict between society , there for (AS) is control of measurement for this wealth and its distribution in society then , this is an economic dimensions .

Hypothesis refer to exist an important role of (AS) in measurement and distribution of the wealth to solve the core problem of society conflict (wealth) Research done by questionnaire of (76) statistical items and conclude there are an economic dimension and it influence in economic behavior and (AS) is a part of Globalism and (AS) a tool of globalism administration that done by global corporations .